تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران: هل هي معادلة إقليمية جديدة؟

إسماعيل ساري

على الرغم من أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض لا يبدو أنه سيؤدي إلى تغيير كبير فيما يتعلق بأمن الخليج، إلا أنه قد يخفض التوترات على المدى القصير في مناطق أخرى من التنافس/ الصراع في المنطقة، لاسيما في اليمن ولبنان.

توصلت إيران والمملكة العربية السعودية يوم الجمعة 10 مارس/ آذار 2023 في بكين إلى اتفاق بوساطة صينية، من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح السفارتين بعد سبع سنوات من التوتر. جدير بالذكر أن العلاقة بين طهران والرياض توترت بشكل كبير مطلع العام 2016، جراء إعدام 47 شخصا بينهم رجل الدين الشيعي نمر النمر في السعودية، وعلى إثر ذلك قام المتظاهرون الإيرانيون بإضرام النيران في مبنى السفارة السعودية في طهران ومبنى القنصلية في مدينة مشهد. وأدت هذه الأحداث إلى الانقطاع

الكامل للعلاقات الدبلوماسية التي كانت متوترة بالفعل بسبب الأزمة في اليمن. على الرغم من أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض لا يبدو أنه سيؤدي إلى تغيير كبير فيما يتعلق بأمن الخليج، إلا أنه قد يخفض التوترات على المدى القصير في مناطق أخرى من التنافس/ الصراع في المنطقة، لاسيما في اليمن ولبنان. ولكن يمكن القول إن من الضروري النظر إلى العلاقات بين إيران والسعودية بعين الحذر لأسباب جيوسياسية حاسمة، إضافة إلى المشاكل الطائفية والسياسية العميقة. لذلك، سيكون من المبالغة اعتبار الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة على أنه نهاية حقبة أو بداية حقبة جديدة في العلاقات الإيرانية السعودية.

جاء قرار إيران والسعودية بإعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات نتيجة لمرحلة طويلة وصامتة بدأت باجتماع مسؤولي المخابرات في البلدين في يناير/ كانون الثاني 2021 واستمرت بمحادثات مباشرة في بغداد في أبريل/ نيسان 2021 بوساطة عراقية وعُمانية. وكان هناك أربع قضايا مطروحة على الطاولة خلال هذه المحادثات: الحرب الأهلية في اليمن, والأزمة اللبنانية, والاتفاق النووي الإيراني, وأمن المياه في الخليج العربي. إلّا أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة يعكس في الغالب رغبة السعودية في تهدئة التوترات مع إيران. لأن الإخفاق في تمديد وقف إطلاق النار في اليمن الذي انتهى في 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أدى إلى تصاعد حدة الصراعات في أجزاء كثيرة من البلاد. كما أن هناك اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية والحوثيين، لاسيما في مدينتي الضالع وتعز. ويمكن القول إن تهديدات الحوثيين بمهاجمة منشآت النفط السعودية والإماراتية في حال عدم تلبية مطالبهم، دفعت السعودية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية في الفترة الأخيرة من أجل وقف إطلاق النار. وإضافة إلى ذلك، أشارت صحيفة وول ستريت The Wall Street Journal الأمريكية، إلى أن حالة التوتر بين السعودية والإمارات تفاقمت في اليمن في الأشهر الأخيرة. جدير بالذكر أن السعودية منزعجة من الاتفاقية

الأمنية الموقعة بين الإمارات والحكومة اليمنية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والتي أقرّت تدخل القوات العسكرية الإماراتية في البلاد، وسمحت بتدريب القوات اليمنية في الإمارات، ومن شأنها أن تساهم في تعميق التعاون الاستخباراتي بين الإمارات واليمن. ونشرت السعودية قوات سودانية من التحالف العسكري العربي في مناطق قريبة من العمليات العسكرية الإماراتية. لذلك يمكن القول إن أولوية السعودية هي حل مشكلة اليمن.

إن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للرياض هو تقليل اعتماد اقتصاد البلاد على النفط وتنويع مجالات الاقتصاد. حيث تهدف خطة رؤية السعودية 2030 إلى تنويع الاقتصاد المعتمد على النفط من خلال الاهتمام بمجالات السياحة والاستثمارات الأجنبية, ما يجعل البلاد مركزا تجاريا وثقافيا عالميا. وفي الوقت الذي يعتبر فيه تخفيف التوترات الإقليمية من أهم المحاور في هذه الرؤية, إلا أنه ينبع أيضا من الرغبة في خفض اعتماد السعودية على الولايات المتحدة. ولتحقيق ذلك الهدف, ترى الرياض أن من الأمور الأمنية التي تحمل أهمية قصوى هي ضمان عدم توقف استخراج النفط وتصديره وبيعه, والعمل على رسم صورة للبلاد على أنها مكان آمن للاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل. ولذلك يبدو أن من السهل تقويض كليهما من قبل إيران أو الحوثيين المدعومين من إيران. وتلعب السياسات التي يتبعها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان دورا مهما في زيادة هذه المخاطر. مع أنه كان هناك تنبؤ ولو بشكل نسبي للسياسة الخارجية للسعودية لعشرات السنوات. ولكن غيّر محمد بن سلمان هذه القدرة على التنبؤ بالتدخل في الحرب الأهلية اليمنية في عام 2015, وفرض حصار على قطر المجاورة في عام 2017، وإجبار رئيس الوزراء اللبناني على الاستقالة تحت التهديد. لكنه أظهر في الآونة الأخيرة نهجا أكثر براغماتية وتطبيعا مع قطر وتركيا، في الوقت الذي كثف فيه محادثات السلام في اليمن. إلّا أن هذه الخطوات التي اتخذها محمد بن سلمان جاءت بعد المشاكل التي شهدها مع الولايات المتحدة في فترة ما بعد دونالد ترامب.

من جانب آخر، جاء اتفاق يوم الجمعة في وقت تصاعدت فيه التوترات الإيرانية مع إسرائيل والولايات المتحدة. حيث قوبل موضوع تخصيب إيران لليورانيوم بنسبة تصل إلى 83.7 في المئة بقلق وانزعاج من جانب إسرائيل والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، جاء هذا الاتفاق في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل تجريان مناورات عسكرية مشتركة، وكان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن يجري زيارة إلى إسرائيل، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يزور واشنطن قبل جولته الأوروبية وينسق عن كثب بشأن الردود المحتملة على برنامج إيران النووي المستمر. وفي الوقت الذي رحبت فيه واشنطن بتخفيف التوترات بين إيران والسعودية، فإن إسرائيل غاضبة من هذا التطور لأنها تعتبر الاتفاق مع السعودية خطوة محسوبة للحد من تهديد العمل العسكري ضد إيران. وفي حين أن هناك أنباء تفيد بأن السعودية تعرض على واشنطن شروطا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن طهران ترى في اتفاقها مع الرياض فرصة لمنع التقارب المتزايد والتطبيع المحتمل بين السعودية وإسرائيل. ويمكن القول إن من المرجح أن تواصل السعودية تعاونها الأمني والاستخباراتي مع إسرائيل من الآن فصاعدا، إلّا أن الرياض لن تميل إلى السماح بعمل عسكري إسرائيلي و/ أو أمريكي ضد إيران.

لن يكون من المستغرب إذا كان الإعلان القادم من بكين يتعلق باتفاق نووي تتوسط فيه الصين. كما أن من النقاط المهمة الأخرى التي يجب الوقوف عندها فيما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والسعودية يوم الجمعة، هي وساطة الصين وتوقيع الاتفاقية في بكين. لأن هذا يعتبر انتصارا دبلوماسيا للصين التي تتوسط في المحادثات بين هذين الخصمين الإقليميين، ولكنها في الوقت نفسه تمثل أيضا تحديا جيوسياسيا للولايات المتحدة.

ماذا يعني الاتفاق بالنسبة للولايات المتحدة؟

أظهرت الاتفاقية الإيرانية السعودية التي تزامنت مع بدء الولاية الثالثة للرئيس الصيني شي جين بينغ، بكل بوضوح أن المقاربات التي تقول إن بكين ترغب فقط في إقامة علاقات اقتصادية في الشرق الأوسط ولا تسعى إلى أي نفوذ سياسي، هي مقاربات خاطئة. لأن الصين تعمل على زيادة نفوذها السياسي الإقليمي

بشكل منتظم على مدى عشرين عاما. وبالتأكيد لن يكون من المبالغة القول إن الهدف التالي للصين في المنطقة هو الوجود العسكري. حيث أثار دور الوساطة الذي لعبته بكين قلق صقور السياسة الخارجية في واشنطن. ويرى رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات مارك دوبويتز أن إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية الذي كان نتيجة للوساطة الصينية، يعتبر "خسارة، خسارة، خسارة" للمصالح الأمريكية. كما تقول تريتا بارسي نائبة رئيس معهد كوينسي في الولايات المتحدة، إنه على الرغم من أن الكثيرين في واشنطن يرون أن دور الصين كوسيط في الشرق الأوسط يمثل تهديدا، إلّا أن الولايات المتحدة أيضا تفضل رؤية شرق أوسط مستقر لا يخنق الإيرانيون والسعوديون فيه بعضهم بعضا. أمّا البيت الأبيض فهو يرفض فكرة أن الصين تملأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي قال "نحن ندعم كل أنواع الجهود الرامية للحد من التوترات في المنطقة".

هناك نقطة أخرى جديرة بالذكر وهي أن الفرضية المطروحة منذ فترة طويلة بأن الصين لا تسعى لتقريب ضفتي الخليج (إيران والسعودية) وأن في نهاية المطاف سيتعين على بكين أن تتصرف مثل الدول الأخرى وتختار حليفا من بين طهران والرياض، فرضية خاطئة وليست في محلها. وهذا يدل على أن دبلوماسية الشراكة الاستراتيجية التي تولي أهمية لمصالحها وتركز على تحسين العلاقات الثنائية بدلا من التوازن ضد طرف ثالث، دبلوماسية ناجحة. حيث نجحت بكين في إنشاء رأس مال دبلوماسي بطريقة لا تستطيع القوى غير الإقليمية الأخرى القيام به، وتمكنت من تكثيف علاقاتها مع ضفتي الخليج. وهذا الوضع ربما يلعب دورا في النظر إلى بكين على أنها مركز دبلوماسي بديل لواشنطن في الشرق الأوسط. وسيكون من المقلق بالنسبة للولايات المتحدة، ازدياد نفوذ الصين من خلال إظهار قدرتها على الاستفادة من العلاقات البناءة مع طرفي أو أطراف نزاعات الشرق الأوسط. هذه التطورات هي أيضا بمثابة تحذير لإدارة واشنطن.

ماذا يعني الاتفاق بالنسبة لإسرائيل؟

تسبب الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والسعودية في دهشة وقلق في إسرائيل التي لا تربطها علاقات رسمية بالبلدين. لكن في الوقت الذي يرى فيه القادة الإسرائيليون إيران على أنها عدو وتهديد وجودي، فإنهم يعتبرون السعودية شريكا محتملا. وإضافة إلى ذلك، هناك اعتقاد بأن مفهوم التهديد والمخاوف المشتركة تجاه طهران يمكن أن تساعد إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع الرياض. وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والسعودية سيعمل على خفض التوتر بين البلدين، إلّا أنه من غير المحتمل أن تتخلى السعودية على المدى القصير عن رؤية إيران كعدو لها. لذلك، فإن الأرضية لمزيد من التعاون بين السعودية وإسرائيل ما زالت قائمة. وربما يكون هناك تعاون وثيق بين السعودية وإسرائيل، لا سيما في القضايا العسكرية والأمن السيبراني. وتشير بعض المصادر، إلى أن السعودية وضعت شرطا لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، حيث تضغط الرياض على الولايات المتحدة من أجل رفع القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة ومساعدتها في إنشاء برنامج نووي مدني. لكن لا يوجد حتى الآن أي مؤشرات حول أن إدارة واشنطن تنظر بشكل إيجابي إلى مطالب الرياض. لأن السعودية ترغب في التحرك بشكل أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وتحسين علاقاتها مع القوى العظمى مثل الصين وروسيا والهند، كما تريد أيضا أن تلعب دورا رائدا في الشرق الأوسط الذي أصبح أكثر ديناميكية. لذلك، يجب القول إن المعيار الأمريكي سيكون حاسما في مستقبل العلاقات الإسرائيلية السعودية.

وفي النتيجة؛ يجب النظر إلى الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والسعودية بعين الحذر والترقب، ومن السابق لأوانه إجراء تقييمات نهائية بشأنه. لكن في الوقت نفسه يمكن القول ضمن هذا الإطار الاستراتيجي، إن إعادة العلاقات بين إيران والسعودية سيقلل من التوترات بين البلدين على المدى القصير، وسيكون له تأثيرات بناءة على محادثات وقف إطلاق النار في اليمن. ومن المؤكد أن أحد الرابحين من هذه التطورات هي الصين من خلال دورها الوسيط.■

إسماعيل ساري: أكاديمي وباحث من تركيا، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة، حالياً عضو هيئة تدريس في جامعة أنقرة حاجي بيرم ولي، وخبير دراسات الخليج في مركز أورسام.